Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

18 Février 2011

18 فبراير 2011

الحياة

استمرار شد الحبل بين حرزني ومعتقلين سياسيين سابقين

قرر عدد من المعتقلين السياسيين السابقين خوض سلسلة اعتصامات مفتوحة، ابتداء من يوم 21 فبراير الجاري، أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالرباط. وقال المعنيون إنهم لن يوقفوا اعتصاماتهم إلا عند الاستجابة لكافة مطالبهم، وحملوا الدولة المغربية كامل المسؤولية في ما سيترتب عن ذلك.

احمد حرزني

وأوضح بيان صادر عنهم أنه منذ صدور حقهم في الإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية، عن هيئة الإنصاف والمصالحة سنة 2006، لا زال هذا الحق يعرف التسويف والمماطلة في التنفيذ. وكشف المحتجون أن هناك محاولات لإفراغ ما قررته هيئة الإنصاف والمصالحة من مضامينه الحقيقية.

ويأتي هذا الاعتصام، بحسب المحتجين، بعد سلسلة من الوعود التي قدمت بالاستجابة لمطالبهم خلال اللقاءات مع مسؤولي المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كجهة موكول إليها متابعة تنفيذ مطالبهم، «التي لم تر طريقها إلى التنفيذ بعد انصرام كل هذه المدة الطويلة، مما يعد محاولة لزرع عوامل التيئيس في صفوفهم وفرض حلول الأمر الواقع».

Revue de P

AL BAYANE

Rencontre: promotion de la culture des droits de l'homme

Le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) organise, le jeudi 17 février à 18h00 au SIEL, en collaboration avec le Ministère de la culture, une rencontre autour de la culture des droits de l'Homme avec la participation de Ahmed Herzzeni, président de la Commission, Abdessalam El Ouazanni, Mustapha Kak et Driss Najim. Le modérateur est Hamid El Kam.

Revue de Pre

AL BAYANE

2011 et la réparation des atteintes aux droits et libertés

Sous le signe de la régionalisation

Rabat : Ahmed Laâroussi

La commission commune au Conseil Consultatif des Droits de l'Homme (CCDH) et au Ministère de l'Emploi et de la Formation professionnelle, chargée des réparations accordées aux ayants droit et aux victimes des atteintes aux libertés s'est réunie lundi à Rabat. La structure, qui depuis la signature de l'accord entre les deux parties en 2008 a pour tâche de faire le point de la situation à l'orée de chaque étape du projet commun, s'est penchée sur le bilan de l'année passée et sur les perspectives qui s'offrent à l'action conjointe cette année. En vertu de cette convention de 2008 qui donne priorité en matière de réparation aux régions les plus gravement touchées par les atteintes aux droits des gens, le ministère de l'Emploi et de la Formation professionnelle s'est engagé à des programmes facilitant l'accès des victimes et de leurs ayants droit à la formation professionnelle ou continue, aux services de l'ANAPEC et aux autres institutions sous sa tutelle.

De l'action de son département sur ce plan, Jamal Aghmani dira qu'elle a été multiple en ce qu'en 2010 elle a englobé tout à la fois la formation en gestion des membres des coordinations locales veillant aux réparations, la formation professionnelle au profit de victimes, la promotion de l'emploi et l'extension du programme Moukawalati. Il a également fait état d'actions menées au niveau de la prévoyance sociale qui aurait ainsi profité à quelque 11300 personnes. Il a également laissé entendre que tout en creusant les sillons de l'année dernière, le plan d'action pour cette année sera plus orienté en direction de la jeunesse et aussi, véhiculé par une logistique plus porteuse en ce qu'elle sera axée sur les unités mobiles de formation et sur des campagnes de sensibilisation plus ciblées.

(Suite en P2)

Revue de Presse du Conse

AL BAYANE

2011 et la réparation des atteintes aux droits et libertés

(Suite de la page 1)

Le Président du CCDH qui a rappelé le substrat philosophique et moral de la « réparation individuelle et communautaire » a dit l'action prévue en 2011 en termes de continuité de celle de 2010 et l'a placée au service de la promotion et de l'ancrage dans la réalité des droits économiques et sociaux des victimes d'atteintes aux libertés. Il a laissé entendre que l'action réparatrice des torts menée par le CCDH et le MEFP a gagné en efficacité grâce à la coopération avec des organismes tels que la fondation allemande Fréderich Hebert et l'IFAD. Ahmed Herzenni qui a semblé assuré de ce soutien a cité sept axes pour le déroulé de l'action 2011. Ils visent notamment le renforcement des capacités des coordinations de réparation, la formation professionnelle et l'apprentissage ainsi que la sensibilisation et la mobilité.

Lors de cette réunion, les deux hommes ont procédé à la signature d'une circulaire conjointe propre à accroitre la portée régionale des projets communs. Adressée aux responsables régionaux des deux structures, elle les invite à la coopération la plus étroite s'agissant de l'authentification et de la réalisation des projets réparateurs des entorses aux droits humains.

Rabat – Ahmed Laaroussi

أفريك نيوز
أسبوعية

اختتام الدورة الثانية للبرنامج التكويني الخاص بتقوية قدرات اطر وزارة التشغيل والتكوين المهني في مجال حقوق الإنسان

نظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بشراكة مع وزارة التشغيل والتكوين المهني، ومؤسسة فريدريش إبرت، ومعهد تكوين العاملين في مجال التنمية، حفل اختتام الدورة الثانية للبرنامج التكويني الخاص بتقوية قدرات أطر وزارة التشغيل والتكوين المهني في مجال حقوق الإنسان والمندرجة ضمن تنفيذ بروتوكول شراكة تم توقيعه من طرف الشركاء المشار إليهم أعلاه، جملة من المحاور منها، الحقوق الإنسانية للنساء والأطفال، المبادئ وطرق الإعمال، وتقنيات التفاوض، وتدبير النزاعات، التدبير القائم على النتائج، كما تضمن برنامج الدورة القيام بزيارة للهيئات المركزية للوقاية من الرشوة، ولقاء مع منظمة ترانسبارنسي المغرب حول المنظومة الوطنية للنزاهة. ومن المعلوم أن برنامج الدورة الأولى التي نظمت من 13 إلى 17 ديسمبر 2010 قد همت عدة محاور مرتبطة بحقوق الإنسان، منها على الخصوص، المبادئ العامة للشغل على ضوء اتفاقيات منظمة العمل الدولية، والتشريعات الوطنية، والمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وكذا المرجعية الدولية لحقوق الإنسان التي تهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ووسائل التواصل، والجدير بالذكر أن البروتوكول المذكور يهم التكوين والنهوض بثقافة حقوق الإنسان، ويهدف إلى خلق دينامية للتكوين، والتفكير حول مواضيع تهم النهوض بثقافة حقوق الإنسان عبر منتديات للحوار، وتبادل الخبرات. هذا وقد استفاد من هذا البرنامج نحو 50 إطار منهم 25 من مفتشي الشغل، و5 أطباء، و10 مهندسين في مجال حفظ السلامة والصحة، و10 مفتشين تابعين للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، يذكر أن وقائع هذا الحفل جرت بمعهد تكوين العاملين في مجال التنمية، والذي تميز بحضور كل من السيد وزير الشغل، جمال اغماني، والسيد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أحمد حزرني، وكذا وفد عن مؤسسة فريدريش إبرت، ورئيس معهد التكوين والعاملين في مجال التنمية.

وقد أكد السيد وزير الشغل في كلمة بالمناسبة على أن هذه الدورة التكوينية المنظمة على مرحلتين أنجزت لفائدة أطر وزارة الشغل لتعزيز وتقوية قدراتهم ومهاراتهم في مجال حقوق الإنسان، وفي كل ما يتعلق بالقضايا ذات البعد الاجتماعي والحقوقي، يذكر بأن الوزارة تربطها بهاتين المؤسستين اتفاقيتين للشراكة والتعاون منذ يونيو 2010، الأولى مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من أجل تفعيل بعض أوجه مضامين التقرير الختامي لهيئة الانتصاف والمصالحة، بهدف تعزيز وتفعيل مبادئ ومقتضيات حقوق الإنسان في جميع المجالات الحياة العامة والخاصة، والإسهام في التنمية المجتمعية، والبناء الديمقراطي، مشددا العمل على إعطاء أهمية خاصة للمناطق المشمولة ببرنامج جبر الضرر الجماعي ضمن برامج الوزارة من خلال تعزيز منظومة التكوين المهني بهذه الأقاليم، وإحداث شبابيك، وفروع للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل، والكفاءات منها، مشيرا إلى أن هذه الاتفاقية، مكنت بعض مكونات الوزارة من الاستفادة مما واجهه المجلس الاستشاري من خبرات، وإمكانيات للمساهمة في دعم تكوين وتاهيل الموارد البشرية للوزارة، باعتماد المقاربة الحقوقية في كل أبعادها، وتنظيم حكامة سوق الشغل والوساطة في مجال التشغيل والرقي بعلاقات الشغل، وتعزيز مختلف آليات الحماية الاجتماعية، موضحا من جهة أخرى، أن الاتفاقية الثانية التي تربط الوزارة مع معهد التكوين IFAD تهدف بالأساس على تعزيز المبادرات في مجال التكوين والعمل التنموي وكذا إنشاء نواة في القناعات والخبرات المهنية في المجالات المرتبطة بالعمل الاجتماعي والمساعدة على اندماجها في سوق الشغل، وتطوير منتديات للحوار، وتبادل الخبرات حول المواضيع المرتبطة بالتنمية البشرية والاجتماعية وتسريع دينامية المبادرة الوطنية لتحقيق الأهداف التي وضعها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مختتما كلمته بان الوزارة عازمة على مواصلة العمل، وتاهيل المزيد من الموارد البشرية لجعلها قادرة على مواكبة التوجهات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى لبلدنا من خلال اكتسابهم قدرات وكفايات مرتبطة أساسا بالانفتاح على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان خاصة في ما يهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ومن جهة أخرى اعتبر السيد أحمد حزرني ا رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان على أن هذا اللقاء يأتي في إطار دعم الرباعي المشترك بين المجلس الاستشاري ووزارة الشغل، وكذا مركز تكوين العاملين في مجال التنمية، ومؤسسة فريدريش ابرت والذي يعد امتدادا للعمل الثنائي بين المجلس والوزارة في إطار تنفيذ بنود إتفاقية الشراكة المرفقة بينهما وتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بجبر الضرر الجماعي من جهة، وتطوير برامج مشتركة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان من جهة أخرى، مبرزا أن اختيار مؤسسة فريدريش ابدت الانخراط في هذا البرنامج المشترك يعطيه قيمة متجددة، وأفاقا واعدة لما تتمتع المؤسسة ففي محيطها من مصداقية وفعالية وتخطيط البرامج وإنجازها معتبرا في الأخير أن القيمة المضافة لهذا المشروع تكمن في طابع الشراكة التي يتحكم في تنفيذه، وفي طبيعة الشركاء المتعاقدين فيه حيث تترجم شراكة متعددة الأبعاد من خلال 4 مؤسسات بهويات مختلفة، مصلحة حكومية، ومؤسسة وطنية، ومنظمة دولية، ومؤسسة مدنية، وهدفا سيشكل قفزة نوعية في أداء برامج التكوين بجعلها تنفتح على محيطها العام باستهداف مختلف أطر المصالح الحكومية، وبالخصوص الفئات التي ترتبط بشكل مباشر بتنفيذ القوانين.

وبدوره أكد ممثل مؤسسة فريدريش إبرت أن هذه الأخيرة منخرطة في هذه الشراكة الرامية على تطوير قدرات اطر وزارة التشغيل، وإدماج المغاربة الحقوقية في تكوينها، بما يضمن ارتباطا وثيقا بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان مبرزا أن المؤسسة ستعمل على تطوير هذه الشراكة اعتمادا على نتائج هذه التجربة.

أما ممثل معهد التكوين العاملين في مجال التنمية، فقد أكد أهمية تنفيذ أوراش تكوينية تصب في اتجاه الرفع من أداء الأطر المستفيدة منها، معتبرا أن هذه الدورة شكلت مبادرة لتقوية الشراكة حول مشاريع تستجيب لحاجيات الفاعلين المؤسساتي، والجمعوي، في مجال تحقيق التنمية.

للإشارة فقد انعقد هذا اللقاء يوم السبت 29 يناير بمعهد التكوين بمناسبة اختتام الدورة الثانية للبرنامج التكوين الخاص بتقوية قدرات اطر وزارة التشغيل والتكوين المهني في مجال حقوق الإنسان التي دام من 24 يناير إلى 29 منه، والذي وزعت حلاله شواهد المشاركة والدلائل البيداغوجية ودعامات تعليمية.

■ م.خ

Revue de